DSC
Delta Sugar Company

شركة الدلتا للسكر
شركة مساهمة مصرية

السادة / البورصة المصرية

ادارة الافصاح

تحية طيبة وبعد ....

نرفق لكم طيه صورة من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والمؤرخ ٢٠٢٦/٣/١٢ والوارد الينا اليوم ٢٠٢٦/٣/١٥ وسوف يتم موافاتكم بالرد فور الانتهاء منه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا فى ٢٠٢٦/٣/١٥

رئيس علاقات المستثمرين

(محاسب / حسام فارس)

Head Office
Block 17_ Markaz ElKhadamal St.,_4th quarter_ 6th October city _ P.O.Box 79 / 12566
Phone : 00202 3830 8212 - Fax : 00202 3831 1060

Cairo Office
20 Salem Salem Agouza, Giza, Egypt
P.O.Box 192 Dokky Phone : 00202 3749 5773 _ Fax : 00202 3749 8687

Factories
El-Hamoul.Kafr El-Sheikh P.O.Box El-Hamoul

المركز الرئيسى
قطعة ١٧ - شارع مركز الخدمات الحي الرابع - مدينة ٦ اكتوبر - ص.ب ٧٩/١٢٥٦٦
تليفون : ٠٢٣٨٣٠٨٢١٢ (٧ خطوط) فاكس : ٠٢٣٨٣١١٠٦٠

مكتب القاهرة
٢٠ سالم سالم - العجوزة - جيزة
ص.ب : ١٩٢ الدقى - تليفون ٣٧٤٩٥٧٧٣ - فاكس : ٠٢٣٧٤٩٨٦٨٧

المصانع
الحامول - كفر الشيخ

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الصناعات الغذائية

تقرير مراقب الحسابات
على القوائم المالية لشركة الدلتا للسكر
في ٢٠٢٥/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي شركة الدلتا للسكر (ش،م،م)

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الدلتا للسكر شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون ١٥٩لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة في المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض القوائم عرضا عادلا وواضحا خاليا من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للتطبيق.

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئولية مراقب الحسابات في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش والخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

١- تم جرد الأصول الثابته فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفه الشركة وتحت إشرافنا الإختباري ، كما تم مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها والتى بلغت صافى القيمه الدفتريه لها نحو ٧٩٢ مليون جنيه **وقد تبين بشأنها مايلى :**

١/١- إستمرار تضخيم الأصل الرئيسي بتكلفة الأجزاء المستبدله دون أستبعاد مايقابلها عند البيع والإضافه لعدم تحليل مفردات بعض الأصول وتسجيلها بدون قيمة وهو ما يترتب عليه إضافة جديد أو إستبعاده عند البيع أن تتم بدون قيمة (ومن أمثلة ذلك : طلمبتي حقن رقمي ٣٢١٢٨٠٠٦٠٠ و ٣٢١٢٨٠٠٦٢٠ و طلمبة حامض وطلمبة صودا رقمي ٣٢١٢٨٠٠٦٤٠ و ٣٢١٢٨٠٠٦٥٠ والتي تدخل تكلفتها ضمن تكلفة محطة الصرف الصناعي رقم ٣٢١٢٨٠٠٠٠٠ تم بيعها بالمزاد هذا العام وإستبعادها من الأصول بدون قيمة) .

يتعين تحليل الأصل إلى مفرداته لإمكان تطبيق مانصت عليه الماده (٦٧) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابته وإهلاكاتها وإجراء مايلزم من تسويات وبخاصة على الأرباح الرأسمالية .

٢- تم جرد المخزون في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفة الشركه وتحت اشرافنا الاختباري فيما عدا الانتاج التام من السكر الابيض تم اخذه بالارصده الدفتريه كما قامت الشركه بمطابقه نتائجه على السجلات بمعرفتها وتحت مسئوليتها وقد تبين :-

١/٢- تم تقييم مخزون السكر الابيض السائب بالزياده بنحو ١٣٧ مليون جنيه مما أثر على مجمل (ربح /خساره) الفتره وكذا على نتائج الأعمال وبالمخالفة لمعيارى المحاسبة المصرى رقم (٢) فقره (٣١)ورقم (٧) الأحداث اللاحقه وبما يخالف قرار لجنة تنمية المبيعات رقم ٢٠٢٦/٢ بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٤ بأنه إعتباراً من ٢٠٢٦/١/٢٠ تم تطبيق سعر ٢٢ ألف جنيه للطن كحد أدنى لسعر البيع (سعر قطعى ونهائى وبدون حافز) فضلاً عن إتجاة الأسعار التنازلى المستمر .

يتعين اعادة تقييم المخزون من السكر الابيض السائب وفقاً لقرار لجنة تنمية المبيعات وطبقا لمعيارى المحاسبى المصرى رقم (٢) المخزون و (٧) الاحداث اللاحقه

٢/٢- تضمن جرد مخزن التعاونيات بالمركز الرئيسى نحو ١٥.٩٠٥ طن سكر ناعم ومكعبات ، جرد المنفذ بالمصنع كمية ١٥٥ ك تم ادراجهم كمبيعات بسعر بيع العاملين .

يتعين رد تلك المبيعات واثباتهم ضمن مخزون اخر المده

٣/٢ - وجود زيادات جرديه فى المولاس بلغت كميتها فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦٨٦.٩٨ طن بتكلفة نحو ٣ مليون جنيه (٤٣٧ طن بخزانات المصنع + ٢٤٩.٩٨ طن بخزانات دمياط) ونشير فى هذا الصدد الى وجود زيادات جرديه خلال العام بنحو ٩٦طن وجدير بالذكرظهور تلك الزيادات من عام لأخر دون دراسة أسباب ذلك وتلافيه

يتعين ضبط حركة الانتاج والصرف تطبيقا لقواعد الرقابه الداخليه السليمه واعتماد تلك الزيادات من السلطه المختصه

٣- لم تتضمن القوائم الماليه فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ تحميل الشركة القابضة غرامة نتيجة عدم سحب كمية ١٠٠ ألف طن المتعاقد عليها في ٢٠٢٤/٥/٢١ حتى تاريخ نهاية العقد في ٢٠٢٥/١/١٥ طبقاً للنص الوارد بعُجز البند العاشر من العقد والتي تنص على : " ..... ولا يخل توقيعها بما يستحق (للطرف الأول) من تعويض عما يترتب على التأخير في التنفيذ من أضرار ويطبق ذات البند بفناته على (الطرف الأول "الشركة القابضه هنا ") في حالة التأخير في السداد أو الشحن دون تنبيه أو إنذار " نتيجة عدم قيامها بسحب أياً من الكمية المتعاقد عليها حتى تاريخ نهاية العقد في ٢٠٢٥/١/١٥ .

يتعين تحميل الشركة القابضة بقيمة غرامات التأخير المستحقة طبقاً للعقد.

٤-عدم تحميل كلاً من الشركة القابضة وشركة السكر والصناعات التكاملية " والتى قامت بتسليم بعض كميات السكر لعملاء الشركة القابضه من إنتاجها بكمية ٣٥٥٣٠ طن والإحتفاظ بالكميات بمخازن شركة الدلتا كبضاعة امانه " بمصروفات التأمين على المخزون وتكلفة مشمعات التغطية التي تحملتها شركة الدلتا والتي قدرتها الشركة بنحو ٧.٩ مليون جنيه لكمية ٦١ الف طن ودون حسابها على باقى الكمية المتعاقد عليها ١٠٠ ألف طن .

نوصي بتحميل كلاً من الشركة القابضة وشركة السكر بمصروفات التخزين والمشمعات والتأمين والتعويضات اللازمة طبقاً للعقد مع إعادة تقديرها على الكميات المخزنة إعتباراً من تاريخ إنتهاء العقد في ٢٠٢٥/١/١٥ كلٌ فيما يخصه.

٥- لم يتم تحميل عميل التشغيل للغير بضريبة القيمه المضافه بنحو ٢٠٩ الف جنيه لمبيعات مواد التعبئه والتغليف المنصرفه من المخازن للعميل المذكور قدرتها الشركه بنحو ١,٤٩٦ مليون جنيه .

يتعين التصويب

٦- تضمنت الحسابات المدينه :-

١/٦- نحو ٢٥,٣ مليون جنيه يمثل سلف للعاملين تحت حساب الارباح طبقا لقرار مجلس الاداره رقم ٢/٤ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٥ على منح العاملين بالشركه سلفه تخصم من حساب الارباح بواقع ٤ شهور من الاجر الاساسى مع العلم بتحقيق الشركه خسائر هذا العام بنحو ٣٤٦,٤ مليون جنيه

يتعين ادراج تلك المبالغ ضمن مكافات العاملين

٢/٦- نحو ٨,٧ مليون جنيه تمثل سداد قيمة الفوائد الاضافيه التى اقرتها هيئة التامينات الاجتماعيه الناتجه عن فروق الاشتراكات التامينيه المستحقه عن ميزانيات ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ ولم يتم تحميل المصروفات بتلك القيمه واتخذت الشركه الاجراءات القانونيه حيال ذلك

يتعين إثبات تلك المصروفات أو تكوين المخصص المناسب وموافاتنا بالموقف النهائى

٣/٦- تضمنت الأرصده المدينة " تشغيل للغير" نحو ٨٦,١٢٤ مليون جنيه المستحق على العميل ولم يتم تحصيله فى المواعيد المتفق عليها طبقاً للعقد متضمن نحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة الفائده المحتسبه على باقى المديونيه الغير مسدده ومشمعات التخزين .

يتعين سرعة تحصيل المديونية لما لذلك من أثر على السيوله بالشركة

٤/٦- تضمن حساب الارصده المدينه الاخرى نحو ١٠٩,٥ مليون جنيه تمثل مستحقات على بعض موردى الزراعات الآليه لعدم توريد أو كفاية توريدات البنجر مقابل السلف الممنوحه لهم مقابل شيكات بنكية مصحوبه بصحة توقيع وهو الأمر الذى لايُعد ضماناً كافياً بديلاً عن خطابات الضمان أو شيك مقبول الدفع ولم يتم ادراج غرامات لبعضهم عن عدم توريد الكميات المتفق عليها نذكر منها :-

- مبلغ ١,٣٦٣ مليون جنيه قيمة التقاوى والمبيدات المنصرفه للمورد شركة المهندس مقابل الحصول على كمية ٥٠٠٠ طن بنجر ناتج زراعه ٢٠٠ فدان لم يتم توريدهم طبقا لبنود التعاقد المبرمه ولم يتم ادراج قيمة التعويض الإتفاقى الذى يقدر بنحو٥ مليون جنيه .
- مبلغ ٤١,٢٧٨مليون جنيه قيمة مستحقات الشركه طرف المورد اجرى مصر منها مبلغ ٣٤,٥ مليون جنيه باقى الغرامه المستحقه عليه طبقا للتعاقد ولم تتضمن المطالبه المرسله للمورد نحو ٦,٧٢١ مليون جنيه قيمة ماتبقى من السلف المنصرفه له بالزياده ومقيده بحسابات الشركة .
- مبلغ ٦٢,٥٣٠ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركه طرف المورد بروجكت لم يقم بسدادها عن توريدات البنجر طبقا لبنود التعاقد ولم تتضمن المطالبه نحو ٢٢,٥ مليون جنيه باقى الغرامه المستحقه على المورد لعدم استكمال توريداته.

- مبلغ ٤,٣٧٤ مليون جنيه قيمة المستحق على المورد سعد فاروق عباره عن نحو ٣,١٩٧ مليون جنيه قيمة التقاوى والمبيدات المنصرفه له ونحو ١,١٧٧ مليون جنيه فرق توريدات عن سلف ممنوحه له بنحو ١٢ مليون جنيه ولم يتم ادراج قيمة التعويض الإتفاقى الذى يقدر بنحو ٦,٧٢١ مليون جنيه .

يتعين مطالبة الموردين السالف ذكرهم بمستحقات الشركه طرفهم وتطبيق الغرامات المستحقه عليهم واتخاذ الاجراءات القانونيه حيال ذلك مع تكوين المخصصات اللازمه

٥/٦- إجراء مقاصة بين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة البالغة نحو ١,٩٥٤ مليون جنيه وإظهار الصافي بالأرصدة المدينة الأخرى بنحو ١٥,١٣١ مليون جنيه بالمخالفة للفقرة ٣٢ من معيار المحاسبة المصري رقم " ١ " عرض القوائم المالية.

يتعين عدم إجراء مقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة.

٦/٦- نحو ٧,٣٠٧ مليون جنيه تمثل ضريبة مبيعات سلع راسماليه وضرائب دمغه نسبيه متنازع عليها ومحاله لجهات قضائيه منذ عدة اعوام ولم يتم حسم النزاع حتى تاريخه

يتعين متابعة تلك القضايا وموافاتنا بالموقف النهائى وما لذلك من اثر على صحة الرصيد

٧/٦ - نحو ٢٧٣,٣ مليون جنيه قيمة نصيب الشركه في الأرباح من الاستثمارات في شركة النوباريه والفيوم للسكر والتي تخص عام ٢٠٢٤ بخلاف مبلغ ١,٢٠٠ مليون جنيه قيمة الضريبه والغرامه على شركة النوباريه نتيجة عدم سداد الضريبه عن عام ٢٠١٤.

يتعين سرعة تحصيل تلك المبالغ تنفيذا لاحكام الماده رقم ١٩٧ من القانون رقم١٥٩ لسنة ١٩٨١ لما لذلك من أثر على دعم السيوله بالشركة مع استمرار مطالبة شركة النوباريه بتقديم المستندات الداله على سداد مبلغ الضريبه لاعتمادها من مصلحة الضرائب.

٨/٦- لم ترد شهادات بنحو ٣٣,٨٤٥ مليون جنيه تؤيد بعض المبالغ المخصومه تحت حساب ضريبة الخصم والاضافه حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث بلغ المقيد بالدفاتر نحو ٥١,١٤٠ مليون جنيه في حين بلغت قيمة الشهادات الوارده حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٧,٢٩٥ مليون جنيه

يتعين الحصول على الشهادات المؤيده لخصم هذا المبلغ طبقا للنظام المتبع بالمصلحه.

٩/٦- تضمنت الارصده المدينه مبلغ ٧٧٧ الف جنيه باسم مصلحة جمارك الاسكندريه فى حين ظهر بكشف الحساب الوارد من المصلحه نحو ٥٢٠ الف جنيه بفرق قدره ٢٥٧ اف جنيه يمثل فروق فحص عن سنوات سابقه لم يتم حسم الخلاف بشانهم

يتعين بحث اسباب الخلاف واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك

٧- ظهر التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفتره بالسالب بنحو ٣٢٩ مليون جنيه ويرجع ذلك الى انخفاض النقديه بالبنوك والصندوق فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث بلغت نحو ٢٢٩ مليون جنيه مقابل ٥٥٧,٦٩٦ مليون

جنيه عن العام السابق وبإنخفاض قدره ٣٢٨,٧٣١ مليون جنيه وبنسبة (-٥٩%) **وقد ساهم فى ذلك ما يلى :-**

١/٧- بيع عمله اجنبيه خلال الفتره من ٢٠٢٥/٣/٢٦حتى ٢٠٢٥/١٢/٢٨ بنحو ٣٧,٣٩٩ مليون دولار و ٥٠٠ الف يورو بما يعادل ١,٨٨٩ مليار جنيه لاستخدامها فى النشاط الجارى نتيجه لعدم تسويق الانتاج التام للشركه وقد ترتب على ذلك انخفاض الفوائد الدائنه بنحو ٥٨ مليون جنيه عن العام السابق حيث بلغ هذا العام نحو ٣٦,٨ مليون جنيه مقابل ٩٥,٥ مليون جنيه .

٢/٧- بلغ المستخدم من التسهيلات الائتمانيه حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٨,٨٥٤ مليار جنيه سداد جزء من التسهيلات الائتمانيه المستخدمه بنحو ٣,٤٧٦ مليار جنيه وبنسبة ٣٩,٢ % تحملت الشركه فوائد تمويليه هذا العام عن تلك التسهيلات نحو ٧٣٠,٩ مليون جنيه مقابل نحو ٣٠٩ مليون جنيه العام السابق بزياده نحو ٤٢٢مليون جنيه بنسبة زياده ١٣٦% .

يتعين الحد من استخدام التسهيلات الائتمانيه وتنشيط البيع والتحصيل واستثمارتلك الاموال لتعظيم ايرادات الشركه ونتائج اعمالها.

٨- تضمنت الاحتياطيات فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤٨٠ مليون جنيه باسم احتياطى تجديدات منه نحو ٨٠ مليون جنيه تمثل قيمه احتياطى تجديدات مكون منذ عامى ٢٠١١ ، ٢٠١٢ تم استخدامه فى الغرض المكون من اجله ولم يتم تسويته و نحو ٤٠٠ مليون جنيه مكونة عام ٢٠٢٣ لم تفصح الشركه عن الخطه الاستثماريه لها .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية ما تم إستخدامه من الإحتياطيات وتحديد الغرض من الإحتياطي المكون عام ٢٠٢٣ .

٩- ظهر رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٦,٦٢١ مليون جنيه مرحل منذ ٢٠٢٠/١٢/٣١ حيث لم يتأثر الحساب بحساب الضريبة المؤجلة عن الأعوام من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٥ .

يتعين إعادة تقدير الأصول والالتزامات الضريبية مع مراعاة إجراء التسويات اللازمة.

١٠- لم تقم الشركة بإعداد دراسة إكتوارية لتقدير قيمة مخصص نهاية الخدمة وبما يتفق والمعيار المحاسبي المصرى رقم (٣٨) والخاص بمزايا العاملين لمقابلة ما تتحمله الشركة من مكافأة زيادة عما يتحمله صندوق نهاية الخدمة حيث بلغ ما تم صرفه للعاملين خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦٤,٣٢٣ مليون جنيه وتم تحميله على المصروفات

نوصى بإعداد دراسة إكتوارية لتقدير قيمة مخصص مكافأة نهاية الخدمة وبما يتفق والمعيار المحاسبي المصرى رقم (٣٨).

١١- لم تفصح الشركة فى دراسة المخصصات عن تحليل المخصصات المكونه تقديرياً والبالغة نحو ٦٦ مليون جنيه عن مطالبات قد تنشأ مستقبلاً

يتعين موافاتنا بتحليل تلك المبالغ المكونه وإعادة النظر فى تكوين المخصص طبقاً لما ورد من مطالبات .

١٢- تضمنت الارصده الدائنه بنحو ٧٦٨,٩ الف جنيه حـ/ تجارب البنجر وفائض تدريب

يتعين اضافتها لحساب الايرادات الاخرى

١٣- زيادة الإلتزامات المتداوله بنحو ٣,٨٩٤مليون جنيه عن ٢٠٢٤/١٢/٣١ فى ضوء نسبة سيولة سريعه بنحو ٣% مقابل ١٥,٨٥% العام السابق

يتعين العمل على زيادة السيوله بالشركة بما يمكنها من سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل

١٤- تضمن رصيد دائنو التوزيعات نحو ٤٩٧,٦٩٣ مليون جنيه تمثل حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٢٤ لم يتم سدادها حتى تاريخه لضعف السيولة النقدية بالشركة ، في حين لم يتم مراعاة ظروف السيوله النقديه بالشركه عند سداد مستحقات اعضاء مجلس الاداره بنحو ٤٩,٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/١٢/٢٩ ماعدا رئيس المجلس دون مراعاة أحكام المواد ٤٣ ،٤٤ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ومع حلول أجل سداد الفوائد المدينه لشهر ديسمبر والبالغه ٩٧,١٨٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مما دفع الشركه للحصول على تسهيلات ائتمانيه اضافيه للسداد .

يتعين الالتزام بأحكام المواد ٤٣ ،٤٤ من القانون سالف الذكر وموافاتنا باسباب ذلك والحد من التسهيلات الإئتمانيه مع ضرورة توفير السيوله النقديه بالشركة لسداد التزماتها

١٥- تضمنت المصروفات التسويقيه " مصروفات بيع وتوزيع " نحو ٦,١٢٢ مليون جنيه عباره عن حافز نولون لشركة البدر لكمية ١٥ الف طن نظير السداد خلال سبعة أيام من تاريخ الاسناد بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه ، نحو ٦٢٢ الف جنيه نولون نقل كمية ١٢,٤٤١ الف طن لشركة السكر مقابل المبادله معهم.

يتعين التصويب بتخفيض ايراد البيع بتلك القيمه

١٦- تضمنت تعويضات وغرامات المصنع نحو ٧٩٢ الف جنيه قيمة صافى مبيدات مورده من شركة ايه اس انترناشيونال ومتنازع على تلك التوريدات مع شركة المدينه لانتاج التقاوى.

يتعين الغاء ما سبق حيث انه نزاع بين الموردين والاحتفاظ بهذا المبلغ لحين الفصل فى اية نزاعات بينهما.

١٧- لم تتاثر القوائم الماليه بالاتفاق المؤرخ فى ٢٠٢٥/١١/١٦ بشان عقد التشغيل للغير باعتماد نسبة الشوائب ٤,٤% طبقا لتشغيل شركة الدقهليه للسكر بدلا من ١٩,٠٧% طبقاً لما اظهرته يومية انتاج الشركه وكذا يومية انتاج التشغيل للغير والمستقله عن يومية انتاج الشركه والمخصص لها خط انتاج مستقل الصادر بشانها موافقة مجلس الاداره رقم ١/٩ بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٨ والذى ترتب عليه ما يلى :-

- يستحق للعميل كمية ٢٨٠٥,٨٥ طن سكر تم تقييمهم بسعر ٢٥ الف جنيه للطن بنحو ٧٠,١٤٦ مليون جنيه نتيجة زيادة كمية بنجر التصنيع ٣٦٦١٤ طن بنحو ٥٢,٣٥٨ مليون جنيه لانخفاض الشوائب.
- يستحق للعميل كمية ٦٨٩,٨٩ طن مولاس لم يتم اثباته كبضاعة امانه خصما من رصيد الشركه
- تستحق شركة الدلتا للسكر كمية ٢٢١٨ طن علف قام العميل باستلامهم بالزياده تم تقييمهم بنحو ٢١,٤٥٩ مليون جنيه.

يتعين التصويب مع ضرورة الافاده عن اسباب مخالفة شروط التعاقد البند الرابع عشر " حق المرور والمتابعة " فى ضوء عدم معقولية استخدام نسب استخلاص شركه شقيقه فى تقدير الكميات المنتجه فى ضوء اختلاف بيئة الانتاج ومخاطبته بسرعة سحب الكميات المتبقيه من

عمليـــة التصـــنيع مـــع التفـــاوض معـــه علـــى مصـــروفات تخـــزين وســـداد تلـــك القيم.

١٨- بلغت صافى التدفقات النقديه من انشطة التشغيل بالسالب بنحو ٥,٠٥٥ مليار جنيه ويرجع ذلك الى الزياده فى المخزون بنحو ٢,٨٧٩ مليار جنيه والذى يرجع بصفه اساسيه الى عدم المقدره على تصريف المخزون بالبيع بسعر يحقق العائد من التكلفه ، انخفاض الالتزامات على الشركه بنحو ٢مليار جنيه كما ظهرت صافى التدفقات النقديه من انشطة التمويل بالموجب بنحو ٤,٧٩٥ مليار جنيه كما ظهر التغير فى النقديه وما فى حكمها خلال الفتره بالسالب بنحو ٣٢٩ مليون جنيه مما يعكس ضعف قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقديه كافيه للحفاظ على القدره التشغيليه للمنشأه دون اللجوء الى مصادر تمويل خارجيه .

الرأى:

وفيما عدا تأثير ما تقدم فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها إعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الدلتا للسكر في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً:

١- عدم إجراء رفع مساحي للأراضي المملوكة للشركة والبالغ مساحتها ٨٨٤ فدان و١٥ قيراط و١٦ سهم.

نوصي بإجراء رفع مساحي للأراضي المملوكة للشركة وحصر أية فروق أو تعديات وإتخاذ اللازم بشأنها.

٢- عدم إستغلال وحدتي تكرير السكر وماكينة المكعبات البالغ تكلفتهما التاريخية نحو ١١,٦ مليون جنيه و٥,٧ مليون جنيه على الترتيب ، وكذا وحدة تجفيف وفصل أتربة بمخزن مرتجعات الاصول " بدون قيمة " وردت ضمن تركيبات المصنع عام ١٩٨٠، كما تضمن مخزن المشروعات وحدة محمص مراجل تم توريدها عام ٢٠١٢ بتكلفة تبلغ نحو ٢,١٤٦ مليون جنيه ولم يتم إستخدامه حتى تاريخه.

يتعين بحث الاستفادة من تلك الوحدات والاستغلال الأمثل لها.

٣-عدم التأمين على بعض الأصول الثابتة مثل : مباني المركز الرئيسي ومباني المدينة السكنية وأثاث المصنع البالغ إجمالي تكلفتها نحو ٤٧ مليون جنيه .

نوصي بدراسة التأمين على تلك الأصول.

٤- تضمنت المشروعات تحت التنفيذ أعمال تنفيذ منظومة إنذار وإطفاء الحريق بالمصنع لم يتم الإنتهاء منها والبالغ رصيدها بالمشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٨,٢٤٠ مليون جنيه رغم إنتهاء تراخيص المصنع في ٢٠٢١ ومنح الشركة تصاريح مؤقتة حتى إنتهاء تلك الأعمال ، وقد تبين تجاوز القيمه الفعليه لاعمال تنفيذ شبكة انذار واطفاء الحريق حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ للقيمه التعاقديه بنحو ١٨,٠٤١ مليون جنيه بنسبة ٦٨,٦% عباره عن ١٠,٤٤٤ مليون جنيه تم صرفها بالفعل ومبلغ ٧,٥٩٧ مليون جنيه اعمال اضافيه بناء على ملاحظات الحمايه المدنيه بموجب امر اسناد رقم ٢٠٢٥/٦٩٩ بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٧ لمقاول المشروع "شركة فالكون لانظمة الطاقه" لجنة بت ٧٣٩ بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢ مدة التنفيذ أربعة أشهر ومما جدير بالذكر أن شبكة الإنذار بالمكاتب الإداريه وبعض المخازن (مواد ومهمات والتقاوى) تعتمد على الإنذار الصوتى فقد دون التدخل بالإطفاء المائى أو الرغوى .

يتعين بحث ودراسة أسباب التجاوز القيمى خاصه مع انتهاء تراخيص المصنع منذ عام ٢٠٢١ وحصول الشركه على تصاريح مؤقته لتسيير اعمالها .

٥- نحو مبلغ ١٣,٥٩٦ مليون جنيه قيمة تكلفة أعمال الصيانة الجسيمة لجهاز الإنتشار الأفقي حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ (منه ٤,٥١١مليون جنيه مبالغ منصرفه لشركة السامريه المنفذه للمشروع والباقى جزء من قيمة الصاج الإستانلس المنصرفه من مخازن الشركة) المدة المتفق عليها لنهو الأعمال ٢٠٢٦/٢/١٦ الإ أنه فى ٢٠٢٥/١٠/١٧ تم تحرير محضر إستلام الأعمال بإجمالي قيمة أعمال تبلغ نحو ٧,٢٤٠ مليون جنيه وبنسبة تنفيذ ٦٢ % من الأعمال المتعاقد عليها وتأجيل إستكمال الأعمال للعام القادم نتيجة بداية موسم الإنتاج في ٢٠٢٥/٢/١٦ (تاريخ بدء سحب البنجر) مما ترتب عليه تشغيل جهاز الإنتشار دون الإنتهاء من أعمال الصيانة مما قد يؤثر على العملية الإنتاجية ، فضلاً عن تجميد إستثمارات بنحو ٥,٨ مليون جنيه قيمة الصاج الذي تم شراؤه ولم يتم الإنتهاء من تركيبه إستثمار فى أموال معطله.

يتعين بحث ودراسة أسباب التأجيل في التنفيذ والإستفادة من الأعمال وأثر ذلك على العملية الإنتاجية والإفاده.

٦ - نحو مبلغ ٢,٠٤٨ مليون جنيه قيمة توريد ألواح صاج لتصنيع شبك غسالة البنجر موجوده بالمخازن منذ نوفمبر ٢٠٢٤ لم يقم المورد حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالتصنيع وقام بعمل إصلاح وتأهيل للجزء التالف في شبكة البدن.

يتعين الإفادة عن جدوى أعمال التصنيع من عدمه وتحمل تكلفة إستثمارية قدرها ٢,٠٤٨ مليون جنيه فى ضوء إمكانية عمل إصلاح وتأهيل للجزء التالف من شبكة البدن .

٧- تضمنت محاضر الجرد كميه ٢٦١٠٦,٧٥ طن سكر ابيض زنة ٥٠ كيلو انتاج مايو ، يونيو ٢٠٢٤ لم يتم شحنها تخص عقد الشركة القابضة للصناعات الغذائية لم يتبقى على صلاحيتها سوى عام ونصف في حين يتم الصرف للعميل المذكور من انتاج ٢٠٢٥

نوصي بتسليم العميل المذكور الإنتاج المتعاقد عليه (٢٠٢٤) والذى لم يقم بإستلامه حتى لايتم إعادة تدوير تلك الكميات وتحمل الشركة لمزيد من الأعباء.

٨- أرتفاع تكلفة الإنتاج هذا العام بنحو بنسبة ١٦,٤% بسبب ارتفاع تكلفة توريد البنجر من الزراعات التقليدية بنسبة ٢٩,٥% عن العام السابق بسبب زيادة كمية تقاوى الترقيع المنصرفه للمزارعين بصفه أساسية بنحو ٢٠ طن بنسبة ١٤٠,٦%ومن الزراعة الألية بنسبة ٢٨,٨% وعلى الرغم من ذلك إرتفعت تكلفة انتاج الزراعه الاليه بنسبة ٥٣,٥% عن الزراعه التقليديه حيث بلغت ٤٠,٦٩ الف جنيه للطن فى الزراعه الاليه مقابل ٢٦,٥الف جنيه فى الزراعه التقليديه ولإرتفاع معامل التحويل حيث بلغ فى الزراعه الاليه ٩,٥ طن بنجر لكل طن سكر مقابل ٧,١٢ طن بنجر لكل طن سكر من الزراعه التقليديه

يتصل بذلك

إرتفاع دعم الزراعه الاليه والتى تتحمله الشركه البالغ فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٤٩,١٨٨ مليون جنيه لمساحه ٢٤٥٠٧,١فدان بمتوسط ١٤,٢٤٨ ألف جنيه للفدان مقابل نحو ٢٩٤,٥٨٥ مليون جنيه للزراعه التقليديه لمساحة ٩٩٢٤٤,١٧ فدان بمتوسط ٢٩٦٨,٢٨ جنيه للفدان في ضوء ارتفاع تكلفة توريد بنجرالزراعات الاليه بدون شوائب حيث بلغ متوسط التكلفة ٤١٥٠ جنيه مقابل ٢٩٠٤ جنيه للزراعه التقليديه بنسبة زياده قدرها ٤٣%

يتعين بحث جدوى الإستمرار فى تلك الأنواع من الزراعات أو إعادة دراسة تكلفة تلك الزراعات .

٩- وجود بعض أوجه القصور الذى شاب التعاقد مع المورد شركة بروجيكت المتطورة عن عقد المشاركة مع الشركة على زراعة مساحة ٤٧٢٥ فدان المؤجرة بمنطقة جنة مصر فى الترسيه وحساب خسارة العقد والذى نتج عنه مديونيه على المورد بنحو ٦٢,٥٣٠ مليون جنيه كالأتي :-

- إختيار عرض المورد من ٣ عروض تلقتها الشركة من عدد ٣ شركات تابعة لنفس المورد فضلاً عن ماشاب عملية شراء تقاوى الترقيع من المكتب الدولى للتجارة والزراعة (تابع أيضاً لبروجكت) وقيامه بممارسه عرض الأسعار وتوقيعه عليه ووالتى اسفرت عن بيع التقاوى بمبلغ ١٠,٧ألف جنيه للوحده مقابل ٦,٣٨٠ الآف جنيه للوحده والمورده من وزارة الزراعة بنسبة زياده ٥٧%.
- منح المورد سعر لتوريد البنجر – والذي يخصم من السلف المنصرفه تحت حساب المشروع – بقيمة تزيد بنحو ١٠٠ جنيه من سعر موردي بنجر الزراعات الآلية بإجمالى ١١,٤٥٢ مليون جنيه ربح إضافى للمورد.
- تحمل الشركة قيمة المبيدات ومصروفات الميكنة والزراعة والحصاد والتي بلغ إجماليها نحو ١٠٥ مليون جنيه رغم سداد الشركة لسلفة للمورد بلغت نحو ٨٩,٣٠٤ مليون جنيه .
- النص في العقد على تحمل طرفي التعاقد قيمة العجز في الإنتاج مناصفة بخلاف ما تم مع المورد المماثل – شركة أجري مصر والذي تم تحميله بإجمالي قيمة العجز البالغ نحو ٣٩ مليون جنيه – رغم تحمل الشركة سداد المصروفات الخاصة بالزراعة
- هذا ويتصل بما سبق قيام الشركة باعتبار قيمة عجز الإنتاج التي يتحملها المورد البالغة نحو ٢٢ مليون جنيه من ضمن رصيد خسارة المشروع ولم تقم بتعليتها لحساب مديونية المورد .
- بلغت مصروفات العقد التي إلتزمت الشركة بسدادها حتى نهاية التوريد نحو ٤٣٥ مليون جنيه تم تمويلها بتسهيلات تحملت عنها الشركة فوائد تمويليه بنحو ٣٣,٣ مليون جنية دون تحميل المورد أية أعباء .

يتعين المسائله تجاه تلك التجاوزات .

١٠- حققت الشركة هذا العام صافى خساره بلغت نحو ٥٢٦,١٢٧ مليون جنيه مقابل صافى ربح نحو ١,٢٦٢مليون جنيه العام السابق ويرجع ذلك إلى تحقيق مجمل خسائر لمبيعات الشركه من (السكر – العلف –المولاس) عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٢١,٦٠٨ مليون جنيه بالسالب بنسبة مقابل مجمل ربح بنحو ١,١٩٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٤ بانخفاض قدره ١,٢١٤ مليار جنيه الذى يرجع بصفه اساسيه الى زيادة تكلفة المبيعات الناتج من تقييم المخزون بسعر البيع بالاضافه الى ارتفاع تكلفة الانتاج خلال العام بنسبة ١٦,٤% وإنخفاض متوسط سعر البيع بمبلغ ٣١٦٩جنيه بنسة ١٠,٧%

يتعين العمل على تعظيم إيرادات الشركة والحد من تلك الخسائر

١١- إنخفاض كمية مبيعات المولاس خلال عام٢٠٢٥ بنسبة ٥,٣% عن الفتره المماثله حيث بلغت نحو ١٤١,٨٣٣ ألف طن مقابل ١٤٩,٧٣٠ ألف طن عن الفتره المماثلة على الرغم من زيادة كمية الإنتاج خلال العام والبالغ نحو ١٣٦,١٥٥ ألف طن مقابل ١١٥,٨٤٠ عن الفتره المماثلة وكذا إنخفاض كمية مبيعات السكر بنحو ١٥,٣ ألف طن بنسبة ٩,٦ % من انتاج العام ورصيد أول المدة حيث بغ نحو ١٤٣,٤ ألف طن مقابل نحو ١٥٨,٧ ألف طن فضلا عن وجود بعض اوجه القصورفى إجراءات بيع السكر التى أثرت بالسلب على كمية وسعر البيع حيث تلاحظ مايلى :-

- عدم إلتزام الشركة بأحكام الفقرة الأول من المادة (٢٨) من اللائحة المالية للشركة والتي تنص على " ... الأصل أن يتم بيع منتجات الشركة عن طريق المزايدات العامة أو المحدودة ." وإعتماد الشركة في بيع السكر على تلقي العروض من العملاء .
- عدم الحصول على تأمين أو ضمانات من العملاء أو توقيع عقود تضمن إلتزام العميل بالتنفيذ مما ترتب عليه تراجع العملاء عن تنفيذ بعض عمليات البيع ورد الشركة نحو

مليون جنيه للعملاء وقيام الشركة في بعض الأحيان لتخفيض أسعار البيع للعملاء أكثر من مرة مما افقد الشركة نحو ٨٥٠ مليون جنيه .

- عدم تمكن الشركة من تسويق الكمية المتاحة للبيع في فترة إرتفاع السعر من بداية العام حتى ٢٠٢٥/٤ بسعر ٢٩١٠٠ جنيه للطن وذلك لإستخدام نظام الحصص الشهرية حيث بلغت الكمية المباعة حتى ذلك التاريخ نحو ٧٩٣٠٩ طن بنسبة ٣٦ % فقط من الكمية المتاحة للبيع البالغة حتى ذلك التاريخ نحو ٢٢٠٣٩٨ طن .
- لم يتم تنفيذ عمليات بيع بكميات كبيره خلال أشهر ٦ ، ٧ ، ٨ /٢٠٢٥ رغم اتجاه الأسعار التنازلى
- الإعتماد في عملية البيع على العملاء بمحافظتي القاهرة والجيزة فقط حيث بلغت كمية المبيعات لهؤلاء العملاء نحو ٩٠ % من إجمالي الكميات المباعة .
- بيع نحو ٥٠ % من كمية المبيعات لعميلين فقط مما يشير إلى إستمرار الشركة في الإعتماد في مبيعاتها على التعامل مع كبار تجار الجملة بناء على عروضهم ممايزيد من فرصهم الإحتكارية للمنتج.
- إلغاء مزايده علنية بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٩ لبيع كمية ٦٠ ألف طن سكر جلسة فتح المظاريف بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٣ بسبب بيع عدد ٣ كراسات شروط فقط على الرغم من كونهم من كبار عملاء السوق ورغم تبقي نحو ٥ أيام على تاريخ فتح المظاريف .
- عدم تمكن الشركة من تصريف نحو ٢٤٩٢٢٧ طن بنسبة ٧٢,٨ % من كمية إنتاج عام ٢٠٢٥ والبالغ نحو ٣٤٢٤٠٠ طن.

نوصى بتلافى أوجه القصور السابقه وتنشيط البيع والتحصيل ودراسة سياسات البيع وتطويرهالما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

١٢ - تضمنت المصروفات الإدارية والعمومية بالمركز الرئيسي في ٢٠٢٥/١٠/٣١ نحو ٨٣٧ ألف جنيه قيمة بدلات إنتقال للسيد / رئيس مجلس الإدارة والسيد / العضو المنتدب للشركة عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٠/٣١ على الرغم من تخصيص سيارة لكل منهما.

يتعين إسترداد ما تم صرفه وفقاً لفتاوى مجلس الدولة في هذا الشأن.

١٣- تضمنت حسابات البنوك بالمصنع " جارى بنك الاسكندريه / مخبز " رصيد مدين فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٤٢٤ الف جنيه يمثل صافى دعم الحكومه للعمليه الانتاجيه للخبز حتى ٢٠٢٤ حتى تاريخ رفع سعر الرغيف ولم يتم دعمه فى ٢٠٢٥ بعد تحقيق المخبز فائض

يتعين استثماره فيما يعود بالنفع على تلك العمليه الانتاجيه او ربط ودائع له

١٤- قام المصنع بصرف وتحويل مبلغ ٨٠٠ الف جنيه كدعم لصندوق الخدمات وتنمية المجتمع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧ بالبنك الاهلى المصرى فرع كفر الشيخ بناءا على محضر تنسيق مع محافظة كفر الشيخ مشروع دعم وتنمية الخدمات بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٩ وبناء على مذكره السيد رئيس قطاعات المصانع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧ وارد ٢٨٣ بذات التاريخ والذى تم الاشاره فيه الى مذكرة المهندس / العضو المنتدب التنفيذى صادر رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٥ ودون ارفاق تلك الموافقه بمستندات الصرف

يتعين ارفاق كافة الموافقات التى تؤيد وتوضح سلطات الصرف طبقا لما تنص عليه اللائحه الماليه للشركه

١٥- بلغت خسائر العام نحو ٥٢٦ مليون جنيه ويرجع ذلك بصفه أساسية إلى :

- عدم المقدره على تصريف نحو ٢٤٩ ألف طن مخزون الإنتاج التام من السكر الأبيض وبنسبة ٧٢,٨% من إنتاج العام وإنخفاض أسعار البيع بنسبة ١٠,٧% وزيادة التكلفة بنسبة ١٦,٤%
- تقيم المخزون من الإنتاج التام بسعر البيع الأقل من التكلفه مما أضاف أعباء على قائمة الدخل بنحو ١,٢٨٧ مليار جنيه
- إنخفاض الفوائد الدائنه بنحو ٥٨ مليون جنيه
- إنخفاض فروق العمله الدائنة بنحو ١٧٥ مليون جنيه
- إرتفاع المصروفات التمويلية بنحو ٤٢٢ مليون جنيه

يتعين العمل تعظيم إيرادات الشركة

المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- صرف مكافآت عضوية مجالس الإدارات لممثلي الشركة في مجالس إدارات الشركات المساهم فيها لهم شخصياً إعتماداً على قرار مجلس الإدارة في ٢٠٢٤/٣/٢٩ بالموافقة على تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ والذي لا ينطبق على الشركة ، وهو ما كان يجب معه الإلتزام بقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣٠ والذي نص على : " تصرف كافة المبالغ التي يتقرر صرفها في جميع الشركات التي تساهم فيها شركة الدلتا للسكر بالكامل إلى الشركة فيما عدا بدل الإنتقال يصرف للعضو مباشرة على أن تقوم الشركة بصرف ما تراه من هذه المبالغ للأعضاء في الشركات المختلفة " ، فضلاً عن عدم وجود سياسة محددة لتحديد مدة العضوية لممثلي شركة الدلتا في مجالس إدارات الشركات المساهم فيها من شاغلي وظائف الإدارة العليا أعضاء مجلس الإدارة بشركة الدلتا أو من ذوى الخبره والتي وصلت للبعض لما يزيد عن ٥ سنوات.

  يتعين وضع سياسة محددة معتمدة من الجمعية العامة تحكم تعيين ممثلي الشركة في مجالس إدارات الشركات الشقيقة وصرف البدلات والمكافآت لهم.

- قامت الجمعية العامه بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٠ بإرجاء إخلاء مسئولية رئيس مجلس الإدارة عن الفتره الماليه من ٢٠٢٤/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٠/٢٠ ولم يتم إفادتنا بالمخالفات مجال التحقيق والمنسوبه إليه تطبيقا للماده ١٥ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنه ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنه ١٩٩٨ والتى تنص " على رؤساء الجهات الخاضعه لرقابه الجهاز ابلاغه بوقائع الاختلاس او السرقه او التبديد او الاتلاف او الحريق او الاهمال يوم اكتشافها وعليهم ايضا ان يوافوا الجهاز بالقرارات الصادره بشانها فور صدورها ".

  يتعين موافاتنا بما سبق

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وطبقاً للأصول المرعية.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في ٢٠٢٦/٣/١٣

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسب / أسامه محمود جاب الله

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

" محاسب / ياسر محمد رضا هاشم " **" محاسب / جيهان محمد بدر "**

يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
محاسب / صباح يوسف جابر